

أثار وقف صادرات النفط على موارد الحكومة

د. سامي محمد قاسم نعمان

رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

تمهيد :

يعتبر قطاع الصناعات الاستخراجية وخصوصا النفط والغاز من أهم القطاعات الاقتصادية اليمنية والتي اعتمدت عليها موازنة اليمن منذ تسعينيات القرن الماضي وشكلت جزءا كبيرا موارد الدولة، ورغم الصعوبات التي كان هذا القطاع يواجهها بسبب ظروف الحرب وتوقف ومغادرة الكثير من الشركات العاملة فيه الا انه كان لا يزال يحتل المرتبة الاله من بين كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

واقع الانتاج النفطي في اليمن:

منذ 8 أعوام تقريبا تعيش اليمن حرب اثرت على قدراتها الاقتصادية وخلقت عجزا في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري وتضخم متسارع مع انهيار العملة ، وفي الوقت الذي كان يمكن للإنتاج النفطي في اليمن أن يكون هو المنقذ للاقتصاد ، اصيب هذا القطاع ايضا بأضرار بالغة حدثت من قدرته على مساعدة الاقتصاد على التعافي رغم التحسن البطيء الذي حدث في هذا القطاع، فانخفض حجم الانتاج النفطي بشكل كبير خلال سنوات الحرب مقارنة بسنوات ما قبل الحرب وهو ما أثر في حجم الإيرادات والصادرات والقى بظلاله على الاقتصاد ككل، وصولا لتوقف تصدير النفط نتيجة للهجمات التي شنت على موانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت، وهو ما حرم اليمن من 57.9% من إيراداته البالغة 1914.5 مليار ريال يمني عام 2022م، حيث بلغت الإيرادات النفطية للعام 2022م 1108.2 مليار ريال يمني وبنسبة 4.8% من الناتج المحلي الاجمالي ، وتمثل 41.6% من النفقات العامة لنفس العام.

والجدول التالي يوضح حجم الانتاج النفطي لليمن قبل الحرب من الفترة 2001 إلى 2014م مع توضيح الحقول المنتجة:

جدول (1) يبين حجم الانتاج النفطي السنوي لليمن للفترة من 2001 حتى 2014

السنوات	كمية لإنتاج السنوي (بالبرميل)	القطاعات المنتجة خلال كل سنة
2001	160,053,018	18 , 4, 14,5,10,32,53
2002	159,929,21	18 , 4, 14,5,10,32,53
2003	157,306,278	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1
2004	147,501,807	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51
2005	146,092.850	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9
2006	133,489,409	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2007	116,923,300	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2008	107,754,050	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2009	102,472,167	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2010	100,117,568	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2011	77,245,342	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2012	59,747,458	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2013	65,233,813	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2
2014	56,575,000	18 , 4, 14,5,10,32,53, S1, 51,43,9 & S2

المصدر: الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف وانتاج النفط والغاز وتكريره واسالته وتصديره في اليمن/ المهندس خالد عبد الواحد نعمان – صفحة رقم 14.

ونلاحظ أن الانتاج النفطي كان يبلغ اكثر من 56 مليون برميل عام 2014 من كافة القطاعات النفطية ولكنه شهد انخفاض شديد من بعد عام 2015 مع بداية الحرب وهو ما يمكن ايضاحه من الجدول التالي والذي يوضح كميات الإنتاج من النفط الخام لسنوات الحرب للفترة 2015م وحتى عام 2020م:

جدول رقم (2) : كميات الإنتاج من النفط الخام للفترة من عام 2015م وحتى عام 2020م (

سنوات الحرب) في اليمن

السنة	الإنتاج السنوي (برميل)
2015	17,593,238
2016	6,672,238
2017	11,484,531
2018	19,236,216
2019	26,193,206
2020	24,263,238

المصدر: الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف و انتاج النفط والغاز وتكريره واسالته وتصديره في اليمن/ المهندس خالد

عبد الواحد نعمان – صفحة رقم 14. (تتضارب الارقام بالنسبة لحجم الانتاج النفطي للعام 2021)

وكما نلاحظ من الجدول السابق الانخفاض الكبير في حجم الانتاج النفطي السنوي فبعد أن كان

56,575,000 برميل عام 2014 انخفض إلى 24,263,238 برميل عام 2020م.

ورغم هذا الانخفاض الكبير في الانتاج النفطي ،مازالت الايرادات النفطية تمثل نسبة كبيرة من

الايرادات العامة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3) حجم الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للأعوام 2022-2020)
بالمليار ريال)

البيان	2020	نسبتها من إجمالي الإيرادات	2021	نسبتها من إجمالي الإيرادات	2022	نسبتها من إجمالي الإيرادات
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	723.7	%100	1096.9	%100	1914.5	%100
الإيرادات النفطية	259.1	%35.8	397.5	%36.2	1108.2	%57.9
الإيرادات غير النفطية	464,6	%64.2	699.4	%63.8	806.3	%42.1

المصدر: البنك المركزي اليمني- التطورات الاقتصادية والنقدية – مارس 2022

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام 2022م.

حيث يتضح من الجدول أن الإيرادات النفطية كانت تساهم بـ 35.8% من حجم الإيرادات العامة في عام 2020م وارتفعت هذه النسبة إلى 36.2% في عام 2021 م ثم إلى 57.9% عام 2022 ما يشير إلى زيادة مساهمة الإيرادات النفطية رغم ارتفاع حجم الموازنة العامة ، قبل ان تنخفض هذه النسبة الى 0% وتضيق على الدولة أكثر من نصف إيراداتها نتيجة لتوقف صادرات النفط .

ليس ذلك فقط نلاحظ أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من حجم الصادرات اليمنية فخلال العام 2014 كانت تمثل 87.63% من حجم الصادرات ورغم انخفاض حجم الصادرات النفطية بعد عام 2015 بسبب الحرب إلا انها مازالت تمثل النسبة الأكبر من حجم الصادرات اليمنية حيث من المتوقع ان تبلغ في 2022 م 77.9% من حجم الصادرات ارتفاعا من 75% عام 2021، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول (4) حجم الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات اليمنية للفترة من 2014-2021
(مليون دولار)**

العام	قيمة الصادرات للسلع والخدمات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات
2014	8,254,00	7,233,00	%87.63
2015	2,051,00	1,643,00	%80.11
2016	1,046,80	248,00	%23.6
2017	1,006,50	599,30	%59.55
2018	1,308,60	914,50	%69.89
2019	1,178,20	710.50	%60.3
2020	1,561,80	1,101.00	%70,5
2021	1,887,00	1,418.00	%75,1
2022	*2,209,00	*1,722,00	%77,9

المصادر : بيانات عامي 2014م و2015م من بيانات وزارة النفط ووزارة الصناعة والتجارة بصنعاء ومن عام2016م وحتى توقعات لعام 2022م من البنك المركزي اليمني بعدن من ميزان المدفوعات.

كل ذلك يوضح أهمية النفط في الاقتصاد اليمني وخصوصا في الموازنة العامة والميزان التجاري لليمني، ويكفي النظر لتقديرات الكلفة الضائعة في القطاع النفطي بسبب الحرب لمعرفة حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اليمني من انخفاض عمليات الانتاج والتصدير النفطي:

جدول رقم (5) : تقديرات كلفة الفرص الضائعة ، لحجم الصادرات والإيرادات النفطية بسبب

الحرب خلال الأعوام 2015م -2020م

أجمالي القيمة بالدولار	إجمالي الكمية (برميل)	القطاعات النفطية
1,034,144,632	52,590,298	قطاع مأرب (18)
1,893,663,911	32,822,545	قطاع جنة (5)
57,694,000	1,000,000	قطاع دامس (S1)
124,042,100	2,150,000	قطاع مالك (9)
496,168,400	8,600,000	قطاع العقلة (S2)
48,038,332	832,640	قطاع غرب عياد
2,915,612,156	50,535,795	قطاع المسيلة (14)
1,641,720,559	28,455,655	قطاع شرق شبوة (10)
34,876,023	604,500	قطاع حوارم
143,989,800	2,495,750	قطاع شرق صعر
77,218,464	1,251,750	قطاع شرق الحجر
46,039,812	798,000	قطاع جنوب حوارم
10,508,208,196	182,136,935	الأجمالي

المصدر: الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف وإنتاج النفط والغاز وتكريره واسالته وتصديره في اليمن/ المهندس

خالد عبد الواحد نعمان – صفحة رقم 22.

التوصيات :

- 1- درجة اعتماد الموازنة الحكومية اليمنية على إيرادات النفط كبيرة جدا ولذلك من الصعب إيجاد بديل فوري عن إيرادات النفط ولذلك لابد من سرعة تهيئة الظروف الامنية والسياسية لإعادة تصدير النفط.
- 2- موارد الغاز في ظل ارتفاع اسعاره عالميا قد يكون منقذ للاقتصاد اليمني واحد ابواب الانتعاش الاقتصادي.
- 3- لابد من البدء بتجهيز خطط اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل بهدف ايجاد موارد اخرى مكافئة للموارد النفطية وتنويع الاقتصاد تخفيفا من مخاطر التقلبات السعرية والمخاطر الامنية التي قد تؤثر على الإيرادات النفطية.
- 4- لابد من الاعتماد على مبادئ الشفافية في ادارة الدفة الاقتصادية.